اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٢٦,٠٠٠	١٢١,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١١١,٠٠٠	١٠٦,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	٩٦,٠٠٠	٩١,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٦٦,٠٠٠	٦١,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

وقائع طاولة المدى المستديرة في كردستان

الطاولة الثالثة: الاقتصاد العراقي وتحديات المستقبل

البحث الثالث

تحديات الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية

أ. م. د ثائر محمود رشيد

مع تواصل فعاليات اسبوع المدى الثقافي ، تصاعد أداء طاولة المدى المستديرة ، وكانت الطاولة الثالثة التي اتخذت من موضوعة (الاقتصاد العراقي وتحديات المستقبل) عنواناً لها قد ابتدأت ببحث الخبير الاقتصادي المغترب د. كاظم حبيب ، تلاه الدكتور باتع خليفة هلال الخبير في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، ثم تقدم الدكتور ثائر محمود رشيد التدريسي في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد ببحثه الموسوم (تحديات الامن الغذائي في العراق في ظل سياسة الاغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية) والذي جاء فيه.

تظهر البيانات المتاحة عن القطاع الزراعي في العراق أنه ظل عاجزا طوال المدة الماضية عن تلبية الطلب المحلي من السلع الزراعية والتي تدخل في صلب الأمن الغذائي للمستهلك وبشكل خاص مجموعة الحبوب فضلا عن المنتجات الحيوانية، بحيث أصبح العراق منذ النصف الثاني من القرن العشرين مستوردا رئيسا بعد ان كان ينتج ما يكفيه رغم إمكانياته المحدودة، اذ اخذ يعاني من فجوة غذائية تتسع باستمرار في ظل سياسة إغراق السوق العراقية بمختلف أنواع السلع والمواد الغذائية وما في ذلك من انعكاسات سلبية على السوق والمستهلك بوجه عام. وينطلق البحث من فرضية مفادها إن سياسة الإغراق ستزيد من إشكالية الأمن الغذائي في العراق وما في ذلك من انعكاسات خطيرة على حماية المستهلك وعلى المنتج الزراعي. واستنادا إلى ما تقدم يهدف البحث إلى بيان واقع أداء الزراعة في العراق في ظل الانفتاح و المنافسة الدولية وسياسة الإغراق التي تتبعها الدول المصدرة الرئيسة للمواد والسلع الزراعية و الغذائية و إشكالية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية و ما يتطلبه ذلك من استراتيجية للدولة في تعزيز القدرة التنافسية لتحقيق الأمن الغذائي للعراق من خلال استعراض المحاور الآتية: أولا . السياسات العامة وأداء الزراعة في العراق: يواجه الاقتصاد العراقي جملة تحديات وصعوبات بسبب أداء السياسات الاقتصادية والتي انعكست على أداء الزراعة من خلال جملة مؤشرات: ١,-تعتمد التنمية الزراعية في اي بلد على الإمكانات والموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة كما إن هدف ووسائل السياسة الزراعية ينبغي بناؤها ليس على كمية موارده الإنتاجية فحسب بل على صفاتها النوعية والقدرة على توجيهها وإدارتها بما يحقق الاستخدام الكفء لها، فبالرغم من وجود طاقات وإمكانيات زراعية نجد ان نسبة الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ ٢٧٪ من إجمالي مساحة العراق وبما يعادل ٤٨ مليون دونم الا ان المستغل منها فعليا لا يتجاوز ١٦مليون دونم تقريبا وبما يعادل ٢٨٪من الأراضي الصالحة للزراعة وما زال هناك ٧٢٪من تلك الأراضي غير مستغل يمكن زراعته باستخدام أسلوب تكثيف الإنتاج الزراعي اي زيادة غلة ألدونم الواحد من خلال تحسين طرق الإنتاج الزراعي. ٢,-تبلغ نسبة الأراضي التي تترك بورا من الأراضي الزراعية المستغلة بحدود ٤٦٪ وذلك لفقر التربة وعدم استعمال الأسمدة الكيماوية والحيوانية.

٣- تبلغ المساحة المزروعة بالحبوب بحدود ١٣,٨مليون دونم وهي تعادل ٨٦٪من الأراضي المزروعة. ٤- تأخذ زراعة الحنطة اكبر المساحة الزراعية اذ تبلغ حوالي ٥,٥مليون دونم وهي تعادل ٥١٪ من مساحة الأراضي المزروعة ويأتي بعدها الشعير ٣٠٪ والرز٣٪. ٥- بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الصناعية٢,٨٪ وهي نسبة قليلة لا تتناسب مع إمكانية مسايرة التطور الصناعي فعلى سبيل الابانه تبلغ نسبة زراعة القطن ١,٥٪. ٦- بلغت المساحة المزروعة بالخضراوات٤,٧٪ من مساحة الأراضي المزروعة اما مساحة بساتين الكروم والفاكهة٢,١٪والنخيل٣,٦٪. وعند ملاحظة توزيع الأراضي بالمحاصيل والخضراوات جغرافيا نجد إن ٥٥,٩٪ من المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتوية تتركز في المنطقة الشمالية وتشكل الحنطة فيها نسبة كبيرة، في حين تبلغ المساحة المزروعة بالمحاصيل في المنطقة الوسطي والجنوبية بحدود٤٤٪ يشكل الشعير فيها نسبة كبيرة اما المحاصيل الصيفية فحصة المنطقة الوسطي والجنوبية تعادل نحو ٧٢,٣٠٪ من المساحة المزروعة وتنخفض حصة المنطقة الشمالية لتصل الى ٢٣,٧٠٪ وذلك لاعتمادها بشكل أساسي على مياه الأمطار. ٧- بلغ إنتاج العراق من الحبوب في سنة ٢٠٠١ حوالي ٣,٢مليون طن يشكل حوالي ٤٤,٦٪ فقط من حاجة القطر من الحبوب واستورد ما قيمته ١,٢٢٠مليار دولار من المنتجات الزراعية الرئيسة. وفي عام ٢٠٠٢كان إنتاج الحبوب يصل الى٣,٨٤ مليون طن اي ما نسبته ٥٨٪ فقط من حاجاته من الحبوب مستوردا ما قيمته ٦٨١ مليون دولار من المنتجات الزراعية الغذائية في حين انخفض الإنتاج من محصول القمح والشعيرعام٢٠٠٣ الى نصف ماكان عليه عام١٩٩٠ حيث بلغت الكميات المنتجة من القمح عام ٢٠٠٣ حوالى ١,٠٨٥مليون طن ومن الشعير حوالي ١٨٠٠الف طن فقط. ٨- خلال المدة ١٩٧٠-٢٠٠٢ نما إنتاج الحبوب بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ١٪ تقريبا اما إنتاج القمح فكان ٢,٣٪ والشعير ٠,٦٪ في حين بلغ معدل نمو السكان ٣,٢٪ مما يعني عدم القدرة على تامين متطلبات الغذاء وإشباع حاجات السكان من السلع الاستراتيجية. ٩- تشير إحصائيات الأمم المتحدة الى معدل نمو سالب سنوي في الإنتاج الزراعي خلال حقبة التسعينيات يعادل ١٪ وانخفاض نصيب الفرد من الإنتاج المحلى الزراعي بمعدل سنوي يعادل ٣,٣٪ لنفس المدة وزامن هذا التراجع انخفاض حاد في الإنتاجية. فعلى سبيل الإبانة انخفضت إنتاجية ألدونم من محاصيل الحبوب(الرز) من ٢٢٠٠ كيلو للهيكتار الواحد عام ١٩٩٠الى ٩٠٠ كيلو عام٢٠٠٠ وكذا انخفضت إنتاجية النخلة الواحدة من التمور من٣٢ كيلو إلى١٠ كيلو خلال العقود الثلاثة الماضية. ١٠-.التحدي الآخر هو زيادة الطلب على الغذاء وعليه يصبح امام الزراعة العراقية تحد حقيقي في مجال الأمن الغذائي اذ يستورد العراق أكثر من ٧٠٪ من غذائه من الخارج وبخاصة مادة الحبوب (حنطة،رز) أكثر من ٤ ملايين طن سنويا. ثانيا :سياسة الإغراق وانعكاساتها على أسواق البلدان المستوردة للغذاء . تعرضت العديد من الدول النامية لمؤامرة إغراق اذ صدر أكثر من ٢٥٠٠ قرار إغراق ضد الدول النامية وسيزداد الوضع سوءا في ظل منظمة التجارة العالمية التي صيغت لغرض هيمنة الدول الصناعية الكبرى التي تعاني من الوفرة الإنتاجية وفي ذات الوقت استغلال الوضع المتردي للدول المتخلفة التي لم تستطع اللحاق بركب التقدم التكنولوجي(٧). والمقصود بالإغراق (هو إدخال منتج ما إلى دولة بسعر تصدير اقل من قيمتها العادية) ونقصد بسعر التصدير سعر البيع للتصدير من دولة المنشأ عند مستوى التسليم(٨) . وتقوم دولة المنشأ بدعم السلع حتى يتم تصديرها بكميات كبيرة وبأسعار اقل إلى الدول الأخرى بهدف السيطرة على السوق ثم احتكاره في فترة تالية ولضرب الزراعة و الصناعة ومنتجات الدول التي يتم التصدير إليها وغالبا ما يتزامن إغراق البلدان المستوردة الرئيسة للغذاء وبخاصة الدول النامية ومنها العراق في ظل القدرات التنافسية غير المتكافئة وبالتالي فان ألزراعة الناشئة سيتم تدميرها لاحقا ذلك أن معايير السوق قد تلحق ضررا كبيرا بالاقتصاديات النامية ونجاح الزراعة فيها بالرغم من أهمية ألمنافسة في المجال الزراعي ودورها في تحسين الكفاءة والنفاذ الى الأسواق، وعلى أساس ذلك نجد أن البلدان المتقدمة قد عملت طوال العقود الماضية على تبني سياسات زراعية مفادها تعزيز المزايا التنافسية وتخطي مرحلة التوسع الزراعي وبالتالي البحث عن أسواق خارجية فالمنافسة أصبحت تعتمد على سرعة التأقلم مع تبدل الطلب وسرعة تطبيق التكنولوجيا الزراعية في كنف عالم متزايد الانفتاح . ومن اللافت للنظر أن اغلب بلدان العالم أجرت مراجعة شاملة لنمط سياساتها الزراعية لمواجهة التغيرات الحاصلة في إطار البحث عن موقع في اقتصاد عالمي نواظمه الرئيسة متوزعة بين تحرير التجارة العالمية التقنيات الفائقة مرورا بكل المعالم الأخرى وعندئذ فقط أصبحت هموم بناء القدرات الزراعية التنافسية تشكل أولى الأولويات على صعيد الدولة وعلى صعيد المنتج الزراعي لتصبح القاطرة التي تسحب معها جميع المتغيرات الأخرى في الاقتصاد وليعيد كل ذلك ويركز نمط تقسيم العمل الدولي والتبادل اللامتكافئ لصالح البلدان المتقدمة المصدر الرئيس للغذاء في ظل سياسة إغراق الأسواق بالسلع و المنتجات الزراعية الرخيصة مقارنة ببلد المنشأ لتدفع بالمزيد من ألمنافسة ولتهدد مقومات الإنتاج الزراعي الوطني للبلدان النامية ومنها العراق بشكل خاص . ويمكن القول ان من اخطر ما سيواجه الإنتاج الزراعي لدول الجنوب في ظل العولمة حيث الانفتاح والمنافسة . ما ستتعرض له من حالات المنافسة غير العادلة بسبب إزالة الحواجز الجمركية الناجمة عن تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية اذ ستقوم الدولة المتقدمة بإغراق فائضها من السلع الزراعية في الأسواق العالمية ولن تستطيع دول الجنوب الممنوعة وغير القادرة أصلا من دعم إنتاجها الزراعي من تهيئة الأجواء لإنتاج سلع ذات قدرة تنافسية . وقد ظهرت بدايات هذه الحالة بشكل واضح خلال العقد الأخير من القرن العشرين. ثالثا:- اتفاق التجارة في السلع الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية . تعد منظمة التجارة العالمية من اكبر التحديات التي تواجه الدول النامية والتي أصبحت واقعا جديدا أصبحنا نعيش فيه وعلينا التفاهم معه . والأمر المؤكد الذي يجب على أي دولة ان تبدأ به هي بإلقاء الضوء على المشكلة وتفهم أبعادها وتحليل عناصرها وان تجند عناصر القوة لديها وتعبئة طاقاتها ومواردها لمواجهة المتغيرات في مسار التجارة الدولية . ١- ان اتفاق الزراعة قد جاء أصلا لحسم الخلاف الذي طال أمده بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة حول التجارة الدولية في السلع الزراعية وخاصة (السلع الغذائية مثل الحبوب . الزيوت. والدهون . السكر، الألبان) وحرب الدعم التي استمرت بينهما الى حد الذي أجهدت ميزانيات كل منهما خاصة مع وجود عجز تجاري لدى الولايات المتحدة في بداية ومنتصف الثمانينيات. اذ يتحدد الدعم المقدم للزراعة في العالم بحدود ٢٣٠ و٢٧٠ مليار دولار سنويا جاء معظمه من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان، لقد افرز تطبيق الاتفاقية التجارية العديد من المشاكل الناجمة عن سوء تطبيق هذه الاتفاقيات وسوء إدارة منظمة التجارة العالمية والتي انعكست على السوق وحقوق المستهلك وحمايته وذلك ما يتمثل من خلال عدم إحراز التقدم المرجو باتجاه تحرير القطاعات التي تهم الدول النامية وخاصة من جانب الدول المتقدمة في تنفيذ تعهداتها المنصوص عليها في الاتفاق العام وعدم قدرة المنظمة على فض المنازعات التجارية وهو مبدأ ينافي خطاب الليبرالية والمنافسة العالمية اذ تم تصفية كثير من المنازعات بين الدول الرأسمالية بواسطة اتفاقيات ودية وفي معظم الأحيان على أساس تكريس الاحتكار من مثل تحديد نصيب التصدير بالاتفاق السري. ان عدم قدرة المنظمة العالمية على حمل الأعضاء على الالتزام بتطبيق بنود الاتفاق العام وحل المنازعات يتجلى في: أ- النزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان حول الإنتاج الزراعي وصادراته . فأوربا قد حققت اكتفاء ذاتيا في الأمن الغذائي في إطار السوق المشتركة وبالتالي أصبحت مصدرة ناجحة بواسطة فك الارتباط والذي يقوم على معدل فصل الأسعار الزراعية المعمول به في الاتحاد الأوربي عن الأسعار السائدة عالميا وفي ذات الوقت ترفض أوربا من تنفيذ المبدأ ذاته على الدول النامية اما اليابان وكوريا فقد نجحا في حماية إنتاج الرز وعدا ذلك قضية تخص الأمن الغذائي. ب- لقد وعدت دول الشمال (البلدان النامية) بالتحرير السريع للأسواق الزراعية ولكن شيئا من ذلك لم يتحقق بالرغم من مؤتمر المنظمة العالمية في سنغافورة عام ١٩٩٦ ثم سياتل عام ١٩٩٨ والدوحة عام ٢٠٠٢ فمعظم المنتجات الزراعية في الدول النامية مستبعدة من أسواق الشمال الغنية في حين ان دول الشمال تستمر في صب فائض إنتاجها الزراعي في الدول النامية من خلال المساعدات الكبيرة للتصدير ففي عام ٢٠٠٢ دفعت دول الأعضاء في منظمة التعاون في الميدان الاقتصادي OECD لزارعيها ٣٣٥ مليار دولار بشكل إعانات لمساعدة الإنتاج واستقرار الأسعار. اما الولايات المتحدة ففي الوقت الذي تطالب فيه اليابان وأوربا برفع او إلغاء الدعم لحماية الزراعة غير إنها تقدم الدعم اللازم لزارعيها بل إنها أقرت مشروع قانون متعلق بحماية المزارع والاستثمار الريفي عام ٢٠٠٢ يسهم بزيادة مختلف الإعانات الزراعية بمبلغ قدره ٧٣,٥ مليار على مدى السنوات العشرة المقبلة وهو ما يعكس أحد ابرز أشكال التمييز في العلاقات الاقتصادية الدولية (١٢) ج-لجوء الدول المتقدمة الى أساليب تمييزية ضد البلدان النامية عن طريق إجراءات مكافحة الإغراق وتدابير الرسوم التعويضية . وقد وجد ان مانسبته ٦٦,٦٪ من مجموع إجراءات مكافحة الإغراق التي اتخذت خلال المدة (١٩٩٩-٢٠٠٠) ضد البلدان النامية . كما ان بطء وتيرة إزالة القيود المفروضة على المنتوجات والملابس وفقا لاتفاق المنظمة ترك الجزء الأعظم من التجارة المتأثرة بنظام الحصص. اذ لم يتم تحريرها بحلول ٣١ ك١ ,٢٠٠٤ وقد وجد انه نحو ٢٠٪ من الإجراءات مكافحة الإغراق ذات الصلة بالمنتوجات التي اتخذها الاتحاد الأوربي ضد واردات الدول النامية وخاصة الصين مما خلق جوا من عدم الاستقرار وعدم اليقين في الأسواق مما اثر في الإنتاج والعمل على حد سواء . د- لقد ازدادت مخاوف معظم البلدان النامية بسبب إجراءات مكافحة الإغراق، ذلك ان الدول المستوردة تسمح للمنتجين المحليين باستخدام نصوص الاتفاق الخاص بالإغراق فضلا عن مرونة الجهاز الإنتاجي واستخدام قواعد وإجراءات منع الإغراق وخصوصا بالنسبة للدول المتقدمة، مما يؤدي الى الإضرار بمنتجي البلدان النامية المصدرة للعديد من المنتجات الزراعية الى هذه الدول مما يؤدي الى حالة عدم الاستقرار والثقة في أسواق دول نامية عديدة تستهدفها تدابير مكافحة إغراق الأسواق بشكل أساسي . مما يدفع المستوردين الى البحث عن مصادر عرض بديلة وحتى في حال عدم فرض رسوم نهائية فان مجرد بدء التخفيضات يرتب أعباء كبيرة على الأطراف المعنية ولاسيما الدول النامية . ويبدو ان واضعي القوانين يبداون تحركهم او يهددون ببدئه لمجرد مضايقة المستوردين(١٣). ويمكن القول ان قوانين مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية واتسامها بدرجة من التعقيد له وقعه السلبي على الدول النامية لما تتميز به شركاتها الصغيرة من ضعف الإدارة وعدم قدرتها على المنافسة وإلمامها بالقوانين واللوائح والممارسة الإدارية وقلة خبراتها في مجال القوانين المتعلقة بالإغراق مما يخلق صعوبة دفاعها عن حقوقها ومصالحها . وهذا يعني ان المنظمة العالمية لم تستطع معالجة قضية المنافسة وقواعدها الرئيسية في مجال تحرير التجارة ورفع الضوابط التنظيمية . ففي حين تؤكد المنظمة العالمية على ان الحد من تدخل الحكومات وزيادة الاعتماد على قوى السوق سيعود بالمنفعة الى المستهلكين من خلال انخفاض الأسعار وتحسين نوعية المنتجات وتحقيق التقدم التكنولوجي بصورة أسرع .إلا انه في الحقيقة لا يمكن الاستفادة من هذه المنافع اذا كانت الممارسات التجارية التقييدية منتشرة وفضلا عن ذلك فان المميزات التي يتوقع انها ستترتب على الخصخصة ستفقد الى حد بعيد اذا حلت محلها الاحتكارات التي يملكها القطاع العام احتكارات يملكها القطاع الخاص بمعزل عن المنافسة(١٤). هـ- في اتفاقية الزراعة أفضت عملية التحويل من القيود الكمية الى رسوم كمركية الى تصاعد شديد للتعريفة في القطاع الزراعي بالمقارنة مع القطاع الصناعي وان أكثر من نصف الذرى التعريفية (تلك التي تتعدى ١٢٪) لدى الدول المتقدمة تنحصر في القطاع الزراعي مع تركز معظم المعدلات التعريفية والتي تتعدى أحيانا ١٠٠٪ في المنتجات التي تحولت الى نظام التعريفة كما تفرض ١٠٠٪ من التعريفات على المنتجات ذات الاهمية التصديرية الكبرى للدول النامية مثل السكر والأرز والحبوب الخشنة والأغذية المجهزة بمعدلات يصل بعضها إلى ذروات عالية (١٥) . وتعد هذه الرسوم بالغة الضرر وتؤدي الى رفع الأسعار المحلية فوق الأسعار العالمية كما انها تجعل الغذاء أغلى ثمن للمستهلكين وترفع تكلفة شركات تصنيع الغذاء المحلية(١٦) . رابعا:- سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في العراق. إن استرجاعا متأنيا لما تناولته الدراسة تظهر ان الإنتاج الزراعي في العراق قد تعرض طوال المدة الماضية إلى المزيد من التحديات أملتها الظروف والعوامل التي أحاطت بهذا القطاع وخاصة أداء السياسات الاقتصادية والظروف الطبيعية التي تتحكم في الإنتاج دفع ذلك الى المزيد من سيادة ظاهرة النقص والعجز النسبي في الغذاء الأمر الذي مهد ووفر بيئة خصبة لنشوء ظاهرة الإغراق لتصبح قضية أساسية تدفع باتجاه إشكالية الأمن الغذائي في العراق. اذ أصبحت السوق العراقية غارقة باستيراد العديد من السلع والمواد الغذائية والأكثر قدرة على المنافسة بسبب الجودة العالية والسعر المنخفض. و الذي يزيد من الأمر صعوبة في الآونة الأخيرة أصبحت هناك دعاوى تنادي انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية من دون التهيؤ ووضع قواعد لتدعيم القدرة التنافسية يفضي الى تحقيق مستوى من إشباع الاحتياجات او الطلب المحلي من الإنتاج الوطني. وفي ظل الانفتاح والتحررية الجديدة يمكن مناقشة اهم العيوب والمشاكل التي سيعاني منها الاقتصاد العراقي بوجه عام في ظل عضوية منظمة التجارة العالمية خصوصا وان النتائج الاقتصادية للسياسات الاقتصادية غالبا ماتاخذ مدى زمني ابعد لتتضح معالمها .غير ان تجارب العديد من الدول النامية واستقراء لواقع القطاع الزراعي يمكن معها استشراف الاثار التي ستنعكس سلبا على السوق العراقية وعلى المستهلك خصوصا في المدى المتوسط لما يمتلكه القطاع الزراعي من أهمية إستراتيجية في حياة المجتمع العراقي . لقد جرى التسليم بأنه توجد عولمة لأنماط الاستهلاك، فعلى الرغم من ان ذلك يؤدي الى تهيئة فرص لتوسيع الأسواق فلن يستفيد منها سوى المصدرون الذين تستوفي منتجاتهم شروط الجودة ولديهم إمكانية إشباع الطلب بانتظام و بكميات وافية من تلك المنتجات فضلا عن ان المنتجين في الدول النامية لا يستأثرون الا بنسبة ضئيلة اخذة في الانخفاض في أسعار التجزئة في الأغذية. خامسا: الدولة وإستراتيجية تعزيز الأمن الغذائي في العراق. مع التطبيق التدريجي لقواعد منظمة التجارة العالمية ستطرح مشكلة هائلة للمنتجين المحليين الزراعيين في السوق العراقية في ظل سياسة الإغراق وعدم القدرة على منع او مكافحة ذلك الاغراق كما الحاجة إلى زراعة وطنية قادرة على المنافسة ينبغي ان يتم ضمن استراتيجية زراعية للدولة لتعزيز القدرة على المنافسة وذلك ما يتطلب:- ١- الحفاظ على التوازن والتكيف الهيكلي ووضع النظم ويتجلى ذلك في المحافظة على الاستقرار. اذ لابد للسياسات الضريبية والنقدية وسياسات أسعار الصرف ان تضمن تفادي التضخم وتشوهات الأسعار في حدها الأدنى مما يساعد على زيادة الثقة بالنشاط الاقتصادي والعمل الزراعي وتثني عن الاستثمار المضارب فضلا عن تحرير هيكلية الحوافز وذلك بجعل الأسعار في وضعها الصحيح لتعكس الأسعار الدولية وتكلفة الفرصة وهو ما سوف يجبر المنتجين المحليين لإعادة هيكلية استثماراتهم ومراجعة تشكيلة منتجاتهم في وجه خفض الحماية وخفض الانحياز نحو تعويض الواردات والقضاء على التشوهات في تكلفة المنتجات الوسيطة. ٢- كما يقتضي من الدولة إيجاد بيئة متحفزة للاستثمار تتصف ببساطة الإجراءات والتشريع المتسم بالشفافية وشبكة المعلومات والاتصالات وأسواق المنتجات وعوامل الإنتاج التنافسية والبيئة التحتية الداعمة . ٣- زيادة فاعلية الدولة في التدخل ووضع برنامج عملي لتامين متطلبات الأمن الغذائي في العراق وشروطه وذلك ما يتطلب اعتماد توجهات رئيسة لتشجيع التغير الهيكلي ونمو الإنتاجية وكما يأتي: أ- مستويات عالية من الحماية الانتقائية للزراعة ولمدة محدودة للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية للتشجيع على زراعتها. ب- تركيز تدخل الدولة على تخطيط السياسات العامة بحيث يجب على صانعي السياسة ان يصمموا سياسة زراعية تركز على مجموعة منتقاة من الأنشطة الزراعية، وان تتمتع القطاعات الرئيسية بالدعم الحكومي من اجل حيازة التكنولوجيا والتدريب وإعادة الهيكلة والنفاذ إلى الأسواق ونشر المعلومات وتقديم القروض باسعا ر منخفضة وذلك لتمكينها من المنافسة والنمو بشكل متوازن . ويمكن ان يتم التركيز على المحاصيل الزراعية التي يمتلك فيها العراق مزايا نسبية (الموارد الطبيعية) بغية التحول نحو المزايا التنافسية القائمة على التكنولوجيا والبحث العلمي بما يحقق الجودة والسعر المنخفض . ٤- ان تطوير قدرة العرض المحلي والتنوع في الإنتاج الزراعي خطوة تسبق تحرير التجارة لتعزيز النمو للصادرات استعداداً للانضمام في منظمة التجارة الدولية بعد ان يتم تثبيت قاعدة زراعية راسخة يمكن بعدها ان يتم الاستيراد من خلال : أ- تخفيض الضوابط على الاستيراد وفق جدول زمني . ب- الفتح الانتقائي للأسواق المحلية أمام المنتجات الزراعية المستوردة. ج- إحلال التعريفة الجمركية بدلا من القيود الكمية على الواردات . ٥- تدعيم المزايا التنافسية لنمو الصادرات الزراعية وذلك من خلال : أ- إعفاء المدخلات المستوردة والمستخدمة في إنتاج السلع الزراعية التصديرية . ب- استخدام نظام أسعار الصرف المتعدد . اذ يحدد سعر صرف منخفض عن السعر السائد لتغطية مستلزمات الإنتاج المخصصة للتصدير من اجل خفض تكاليف الإنتاج الزراعي . جـ- تعزيز الممارسات التجارية بتسهيل الإجراءات في إنجاز المعاملات وبخاصة النقل وأهمية المعلومات التجارية واستخدامها في رسم الخطط والتأكيد على أهمية الإدارة المزرعية وخطط التسويق وبيان الأسواق والأسعار والمنتجات المطلوبة ونظم التجارة والمعايير التقنية . د- الإعفاءات الضريبية للمداخل الزراعية بما يسمح بتوسيع نطاق الإنفاق على البحث والتطوير . ٦- تنمية راس المال البشري حيث الاستثمارات في القدرات البشرية من خلال التعليم والارتقاء بمستوى المهارات المهنية او الإدارية وبما يتوافق مع الأساليب التكنولوجية الحديثة والتأكيد على إدارة المزرعة الحديثة فضلا عن رفع مستويات المهارة والخبرات للمرآة الريفية العاملة كونها عنصرا فاعلا في العملية الزراعية . ٧- نشر التقنيات الزراعية للنهوض بمستوى الإنتاج الزراعي من خلال مراكز البحث العلمي والإرشاد الزراعي على ان يتضمن ذلك:- أ- نشر تقنيات الري الحديثة لتقليل الهدر في استخدام المياه . ب- نشر التقنيات التكنولوجية الحيوية لإنتاج البذور المحسنة والأصناف المبتكرة . جـ- نشر التقنيات الكمياوية كالأسمدة ومواد مكافحة الآفات الزراعية . ٨- إعادة تأهيل المشاريع الاروائية والبزل ووضع الخطط اللازمة لذلك. ٩- الاهتمام بسياسة الأسعار الزراعية بإتباع سياسة دعم سعر المنتج وجعله يقارب الأسعار العالمية لتحفز الفلاحين والشركات الزراعية على الاستثمار وخصوصا للمحاصيل الاستراتيجية التي تدخل في صلب الأمن الغذائي للفرد العراقي. الاستنتاجات والتوصيات. لقد توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات يمكن بيانها كما يأتي: ١- ان سياسة الإغراق التي تعتمدها الدول المنتجة والمصدرة للغذاء ولاسيما البلدان المتقدمة منها من شأنها الأضرار بالمنتج الزراعي المحلي وذلك لعدم القدرة على منافسة أسعار السلع المستوردة. ٢- عدم قدرة القطاع الزراعي على مجابهة التحديات المالية والفنية والتكنولوجية والسعرية في ظل الانفتاح التجاري مالم يكن هناك دور فاعل للدولة في دعم القطاع الزراعي. ٣- الأضرار التي سيتحملها المنتج الزراعي من جراء خسارته مما يعني ترك الأرض وترك العمل الزراعي، وهذا يعني زيادة عدد العاطلين عن العمل، ولاسيما ان هناك أكثر من ٣٥٪ من القوى العاملة في الزراعة. ٤- وفقا للفقرة الثالثة فانه سيحرم عدد غير قليل من أبناء المجتمع العراقي من الفرص المدرة للدخل وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية واقتصادية، فضلا عن مستواهم العلمي والثقافي. ٥- خسارة العراق لمبالغ مالية كبيرة جدا من العملات الصعبة نتيجة لاستيراد الغذاء، وهذه المبالغ ستكون متزايدة باستمرار بسبب زيادة الكمية المطلوبة من الغذاء بسبب النمو السكاني وارتفاع أسعارها في السوق العالمية، وبالتالي تأثر عملية الاستثمار المطلوبة في التنمية، مما يعني انخفاض حصة الفرد من التنمية. ٦- بالرغم من ان المستهلك العراقي سوف يستفيد للوهلة الأولى من انخفاض أسعار السلع الزراعية بسبب سياسة الاغراق، الا انه وبعد تحقق أهداف سياسة الاغراق من تدمير ووأد الزراعة المحلية، سوف يتحمل المستهلك الزراعي أضراراً كبيرة من خلال ارتفاع السلع الغذائية بسبب حالات الاحتكار وما يرافق ذلك من غش تجاري وصناعي خصوصا بالنسبة للأغذية. ٧- سوف تدخل لأسواق العراق سلع غذائية رديئة النوعية وذات آثار سلبية على صحة المستهلك العراقي. ٨- ان الأمن الغذائي الوطني والقومي سيكون رهينة السياسة الدولية والشركات الاحتكارية وما تمارسه من مضغوطات اقتصادية وسياسية. وفي ضوء الاستنتاجات السابقة، وحرصا على تحقيق الأمن الغذائي وحماية حقوق المستهلك في العراق يوصي الباحث بما يأتي:

١-تبني الحكومة العراقية سياسة دعم القطاع الزراعي وحمايته ماليا وفنيا.

٢-التأكيد على زيادة إنتاجية الدونم الواحد من خلال استخدام الحزمة التكنولوجية وتكثيف الإنتاج.

٣-الاهتمام بمشاريع الري، وذلك لإنتاج الحبوب التي تعد الركيزة الأساسية للأمن الغذائي وبالتالي الأمن القومي.

٤-قيام الدولة بمشاريع تهدف الى إنتاج البذور والتقاوي المحسنة محليا وعدم اللجوء للأسواق العالمية لاستيرادها لما في ذلك من مخاطر صحية وبيئية من جهة وخسارة البلد للعملات الصعبة من جهة أخرى، ناهيك عن القيود التي تفرضها الشركات الاحتكارية لتصدير البذور المحسنة والتقاوي للدول النامية. ٥-الاهتمام بسياسة البحث والتطوير لما لهذه السياسة من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الزراعي.

٦-تأمين المزارعين من الكوارث الزراعية ونكبات السوق لتحفز المنتج على الاستمرار بالعملية الزراعية.